Webpage

بيـــان

المندوب الدائم للأمم المتحدة في نيويورك

السفير الدكتور ميخائيل وهبـة

رئيس وفد الجمهورية العربية السورية

إلى مؤتمر الأمم المتحدة حول تمويل التنمية

في مونتري ـ المكسيك

من ١٨ ــ ٢٢ آذار / مارس ٢٠٠٢

الرجاء المتابعة أثناء الإلقاء

الجمهورية العربية السورية
الوفد الدائم لدى الأمم المتحدة
نيويورك

السيد الرئيس ،

يطيب لي أن أتقدم إليكم وإلى حكومة وشعب المكسيك الصديق بجزيل الشكر على حرارة الاستقبال وكرم الضيافة اللذين حظينا بهما طيلة فترة عقد هذا المؤتمر في رحاب مدينة مونتري المتربعة بين أحضان الجبال الساحرة الجمال .

إن تجمع قادة العالم اليوم في مونتري لا بد أن يخرج بالتزام جدي واضح يجعل القرن الحادي والعشرين قرن التنمية الحقيقية من خلال حشد المصادر المالية الوطنية والإقليمية والدولية وسن القوانين والتشريعات اللازمة لذلك ، وكذلك من خلال تنفيذ الدول المتقدمة والدول النامية الالتزامات المترتبة عليها .

صحيح أنه يترتب على كل بلد مسؤولية وطنية في وضع وتنفيذ استراتيجيات تساهم في إيجاد مناخات تحفز على تنمية مصادر الدخل الوطنية وتجذب الاستثمارات الخارجية ، لكن الجميع يدرك في ذات الوقت أن عولمة الاقتصاد العالمي أفرز ارتباطا متزايدا بين الاقتصاديات الوطنية والاقتصاد العالمي ، الأمر الذي يرتب المسؤولية الأكبر على الدول المتقدمة في مد يد العون والشراكة الحقيقية للدول النامية ، من خلال توفير إطار خارجي يوفر لصادرات البلدان النامية فرصا حقيقية للوصول إلى الأسواق ، ويتيح إقامة هيكل مالي جديد قادر على التقليل إلى حد كبير

من تقلبات رأس المال ، ويوفر الآليات اللازمة لضمان فرص حصول جميع البلدان النامية على حجم كاف من الموارد الخارجية وفق أحكام ملائمة لأوضاعها . إن مثل هذا الهيكل المالي الدولي يتعين أن يأخذ في اعتباره عناصر أساسية تتمثل في المشاركة الملائمة من جانب البلدان النامية في المؤسسات ذات الصلة، والإبقاء على السلطة الوطنية للبلدان فيما يتعلق بسياساتها الإنمائية، إضافة إلى الدور الحاسم للمؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية . وبهذا الصدد تبرز أهمية التعاون مع المؤسسات المالية والنقدية الإقليمية في إرساء وتثبيت دعائم التنمية المستدامة ومساعدة الدول على المضي في اتخاذ الإجراءات للتكامل الاقتصادي الإقليمي لمواجهة تحديات العولمة في المنطقة العربية.

إن التعاون المالي والتقني الدولي يشكل ضرورة حتمية لأغراض التنمية، إلا أن مثل هذا التعاون يخضع حالياً لشروط قاسية تكبله، حيث أن شروط الإقراض وخدمة الديون تثقل كاهل البلدان النامية، كما أن حجب التكنولوجيا عن العديد من الدول تحت ذرائع مختلفة لا يمكن أن يساهم في دفع مسيرة التنمية في تلك البلدان .

السيد الرئيس ،

لقد أكد قادة العالم في إعلان الألفية تصميمهم على إقامة سلام عادل ودائم في جميع أنحاء العالم وفقاً لمبادئ الميثاق ومقاصده، وأعاد القادة تأكيدهم في توافق مونتري على أن السلام والتنمية يعزز كل منهما الآخر . إلا أن عدم إحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط بسبب مواصلة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية هو عائق رئيسي أمام التنمية المستدامة، يساهم في خلق مناخات من عدم الاستقرار ، ويؤثر سلباً على الجهود الرامية إلى وضع وتنفيذ أية استراتيجيات تهدف إلى جذب الاستثمارات الداخلية والخارجية، ناهيك عن المخصصات الكبيرة التي تذهب للإنفاق على

الدفاع ، الأمر الذي يزيد من أعباء مديونية البلدان العربية رغم الجهد الكبير الذي تبذله هذه الدول للحاق بركب التنمية، إلا أن تحقيق التنمية المستدامة الحقيقية يبقى بعيد المنال طالما بقي الاحتلال قائماً .

لقد كانت الدول النامية واضحة في رسالتها إلى هذا المؤتمر ، وكواحدة من الدول النامية تود سورية أن تؤكد على الجوانب الهامة التالية :

أولاً : ضرورة فتح أسواق العالم المتقدم بصورة كاملة وشاملة أمام منتجات الدول النامية والأقل نمواً، ورفع كافة الحواجز الجمركية وغيرها المفروضة على إدخال هذه البضائع .

ثانياً : ضرورة استمجال الوتيرة الحالية واستخدام كافة الآليات والإجراءات اللازمة لتخفيف حدة الفقر ، خاصة وأن عدد فقراء العالم بلغ ما يربو على ٢ر١ مليار ، منهم أكثر من ٩٠٠ مليون يعانون الفقر الريفي المدقع . ولا ننسى مئات الملايين من الأطفال الذين يعانون من شدة الفقر ويقعون ضحية أمراض الإيدز والصراعات المسلحة والاحتلال وممارساته القمعية ويعانون من تلوث البيئة .

ثالثاً : هناك تعدد في الاتفاقات الدولية، وهناك تنوع في المؤسسات التجارية والتنموية والمالية والنقدية في العالم . وبغية جني الفائدة المرجوة بالصورة الأمثل من هذه المؤسسات ، لا بد من إيجاد آلية تعاون وتنسيق فيما بين هذه المؤسسات الدولية والمؤسسات الإقليمية المماثلة الوظيفة كي تتركز الجهود وتتحقق الفوائد المرجوة .

رابعاً : وفيما يخص الديون على البلدان الفقيرة، أكد الجميع على مواصلة بذل الجهود لتخفيف عبء الديون عن الدول الأقل نمواً، وكذلك عن الدول النامية، وضرورة إعادة النظر في شروط الإقراض وتسهيلها لتخفيف عبء الديون عن الدول النامية والأقل نمواً . إن إيجاد حلول منصفة لمسألة الديون تشكل عنصراً رئيسياً في معالجة آفة الفقر . وإذ نعبر عن ارتياحنا لمبادرة H I P C تجاه الدول الفقيرة، فإننا نحث على وجود آلية لمعالجة الديون الثقيلة التي تعاني منها الدول النامية خارج إطار مبادرة H I P C .

خامساً : جميع البيانات التي ألقيت بالأمس واليوم تشير إلى أن البلدان المانحة لم تقم بالوفاء بالتزامها ببلوغ هدف المساعدة الإنمائية الرسمية، المتفق عليه في إطار الأمم المتحدة، والمتعلق بتوفير نسبة ٧ر٠٪ من ناتجها القومي GNP . إن حقيقة أن هذه المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال تقوم بدور رئيسي في توفير التمويل للعديد من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، يستدعي من هذه الدول الاستجابة لصرخة مونتري وبذل أقصى الجهود بإرادة طيبة ليس للوصول إلى ٧ر٠٪ فقط بل مضاعفة هذه النسبة في ضوء التطورات الموضوعية وفي إطار انتشار العولمة وتحدياتها .

سادساً : تتطلب التنمية الحقيقية إرادة سياسية مخلصة لإيجاد حلول سلمية عادلة وشاملة للحروب والنزاعات الدولية والإقليمية، ولإتاحة الفرصة أمام التمويل الدولي والاستثمارات الداخلية والخارجية كي تصب قدراتها في بوتقة التنمية المستدامة .

السيد الرئيس ،

إن الفشل في تنفيذ الخريطة التي رسمتها لنا قمة الألفية في مجال تحقيق التنمية وتمويلها من شأنه أن ينعكس سلباً على مصداقية القرارات التي توصلت إليها الألفية، وهذا ما يحفزنا في مونتري وما بعدها على مضاعفة الجهود لتحقيق أهداف الألفية ومونتري ، وبما يمهد لإنجاح المؤتمر القادم في جوهانسبرغ .

إن مجرد تلاقي قادة العالم في مونتري في إطار هذا المؤتمر الذي طالما طالبت البلدان النامية بعقده، يعتبر مؤشراً على أهمية الحوار والاستماع إلى معاناة أبناء البشرية، وبداية مضيئة على تفهم مشاكل الجنوب . ويعتبر مونتري خطوة على طريق طويل محفوف بالمصاعب يرتب علينا التعاون لإنقاذ شعوبنا من الفقر والجوع والحرمان وتخليصها من مآسي الاحتلال والصراعات المسلحة ومساعدتها على نهج طريق التنمية المستدامة وتحقيق العيش الكريم لبني البشر جميعاً .

وشكراً .